Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Octobre 2011
05 أكتوبر 2011

Aujourd'hui Le Maroc
www

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) tiendra, aujourd'hui à Rabat, sa première session plénière ordinaire, indique un communiqué du CNDH. Plusieurs points sont inscrits à l'ordre du jour de cette première session ordinaire, dont notamment la discussion du projet de règlement intérieur et le plan d'action établi par le Conseil en vue de l'observation des élections législatives anticipées du 25 novembre prochain. A cette occasion, le président du Conseil, Driss El Yazami, et le secrétaire général, Mohamed Essabbar, tiendront une réunion de travail avec les présidents des commissions régionales des droits de l'Homme. Créé le 1er mars 2011, le CNDH est doté de larges prérogatives aussi bien au niveau national que régional et d'une composition pluraliste renforçant son indépendance.

• Driss El Yazami, président du CNDH.

Revue de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• CNDH: 44 membres nommés

Les noms des membres du CNDH viennent d'être publiés dans le BO N° 5982. Huit membres ont été nommés par le Roi: Myriem Khrouz, Noureddine Mouaddib, Mohamed Sghir Janjar, Najat El Mekkaoui, Said Benarbia, Najat Maalla Mjid, Elie Elbaz, Saadia Wadah. Onze membres sont proposés par les ONG: Abderrahim Kassou, Jamila Sayouri, Rabéa Naciri, Zohra Sadik, Soumia Amrani, Houria Es Slami, Mohamed Habib Belkouch, Abdessalam Moussaoui Chefchaouni, Omar Battas, Ahmed Berkia, Saïd Raji. Quatre membres par le président de la Chambre des représentants: Naima Khaldoun, Nazha Alaoui, Mohamed Ayat, Saadia Belmir. Quatre autres nommés par le président de la Chambre des conseillers: Mustapha Laaraki, Abdelhak El Azizi, Hennou Allali, Mohamed Derouiche. Deux membres par les instances institutionnelles religieuses supérieures: Zineb El Adaoui, Ahmed Abaddi. Un membre est proposé par l'Amicale Hassania des magistrats: Abdelhak El Aiassi, et treize membres correspondent aux présidents des commissions régionales des droits de l'homme: Abdelkader Zraih, Abdelmajid Makni, Mohammed Mustapha Laarissa, Soumicha Riyaha, Fatima Aarach, Allal El Bassraoui, Mohamed Amarti, Taoufik Berdiji, Mohammed Charef, Selma Taoud, Souad El Idrissi, Mohamed Salem Mohammed Elamine Semlali.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

LE CNDH TIENT SA PREMIÈRE SESSION PLÉNIÈRE

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) tiendra, mercredi à Rabat, sa première session plénière ordinaire, indique un communiqué du CNDH. Plusieurs points sont inscrits à l'ordre du jour de cette première session ordinaire, dont notamment la discussion du projet de règlement intérieur et le plan d'action établi par le Conseil en vue de l'observation des élections législatives anticipées du 25 novembre prochain. A cette occasion, le président du Conseil, Driss El Yazami et le Secrétaire général, Mohamed Essabbar tiendront une réunion de travail avec les présidents des commissions régionales des droits de l'Homme. Créé le 1er mars 2011, le CNDH est doté de larges prérogatives aussi bien au niveau national que régional et d'une composition pluraliste renforçant son indépendance.

Revue de Presse du Conseil National

المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد اليوم دورته العادية الأولى

الرباط (و م ع) – يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها، على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Presse du Conseil National des dr

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته العادية الأولى

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها، على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، والأمين العام للمجلس محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Pre

العلم

في تشكيلته الجديدة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدق ناقوس الخطر:

من منطق الإجماع إلى منطق الإقصاء

عبد الكريم الوردي ×

لولا قصاصة وكالة المغرب العربي للأنباء (صباح السبت الماضي) لَمَا تنبه الفاعلون والمتتبعون، على حد سواء، إلى أنه صدر بالجريدة الرسمية، قبل يومين من ذلك، ظهير تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المجلس الذي أضحى دستوريا بعد استفتاء فاتح يوليوز، وأوكلت إليه قبل أن يستكمل تشكيلته وهيكلته، مهمة الإشراف على الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات التشريعية السابقة لأوانها ليوم 25 نونبر القادم، باعتبارها المحك الأول لتنزيل الدستور الجديد الذي يجيش بانتظارات المواطنات والمواطنين نحو تغيير حقيقي في تدبير شؤون البلاد، ونحو حكامة جديدة تقوم فعلا على الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرار.

ما يدعو للأسف، أن مهندسي تشكيلة المجلس المفرج عنها أخيرا، بعد أكثر من 6 أشهر من الانتظار والترقب، لم يتوفقوا في عكس المشهد الحقوقي والجمعوي الوطني بمكوناته المؤثرة وذات الامتداد في المجتمع المغربي، بل أخلوا بمبدأ التعددية الفكرية والثقافية والحقوقية، التي يؤكد عليها الظهير الشريف المحدث للمجلس، عندما غلبوا تيارا وحيدا، وغيبوا في المقابل أصواتا وأطيافا أخرى من شأنها أن تضمن لهذه المؤسسة التوازن والمصداقية اللازمين في تدخلاتها وقراراتها، وإشعاع صورتها في الداخل والخارج.

صحيح أن تركيبة المجلس لا يمكنها أن تستوعب مجموع المنظمات 250 (!) التي قيل أنه تمت مراسلتها في البداية من قبل الرئيس إدريس بنزكري حتى يوسع من مجال التشاور والتشارك.

وقد نتفهم، وإن على مضض، أنه أمام الكم الكبير من الجمعيات والترشيحات والعدد الأقل من المقاعد المتاحة، كان من الضروري ترتيب الأولويات، فتم مثلا إسقاط أو إغفال تمثيلية قطاعات حقوقية أخرى مثلا ما يتعلق بحماية المستهلك أو المحافظة على البيئة، على أهميتهما في الحفاظ على القدرة الشرائية والصحة العمومية والحق في التنمية المستدامة.

ولكن، أية هندسة هذه أو أولويات، التي توصد أبواب المجلس أمام جمعيات عتيدة مشهود لها بالنضال والاستقلالية والخبرة من حجم العصبة المغربية لحقوق الإنسان أو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وحالت دون اتساع تشكيلته للمكون الثقافي من قبيل الائتلاف المغربي للثقافة والفنون الذي يضم 16 تنظيما فيدراليا، أو اتحاد كتاب المغرب الذي ساهم برصيده المتجدد طيلة خمسين سنة في الدفاع عن حرية الفكر والتعبير والإبداع والتنوع وغيرها من الحقوق الثقافية.

هذا المنطق الأحادي والإقصائي، الذي خفت حينا ليعاود الظهور مجددا ونحن بصدد تدبير مرحلة الانتقال إلى دستور 2011، لن يساهم إلا في تغذية المخاوف ويضاعف المحاذير المتعلقة بمآل الاستحقاقات التشريعية القادمة التي دخلت «السرعة النهائية» في وتيرة التحضير لها، وترسانتها القانونية ما فتئت تعرف «ولادة قيصرية» وصعبة، ودعاة الارتياب من جدوى المؤسسات قد نقلوا قضيتهم إلى الشارع وجعلوا من «مقاطعة الانتخابات» شعارا لها.

لا مصلحة لبلادنا في أن يخرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان «مائلا من الخيمة» منذ البداية كما يقال، وأن يولد خارج النبض والتربة المجتمعيين بما يتميزان به من تعددية وتنوع، لأنه سيهدر جهوده في الإقناع بشرعيته وتمثيليته بدل أن يباشر المسؤوليات المنوطة به، ويواجه التحديات الكبرى التي تنتظره في ترجمة المنظومة الحقوقية المتقدمة لدستور 2011 إلى حياة كريمة يشعر بها المواطن في معيشه اليومي، وأن يؤكد للمنتظم الدولي الذي سبق أن سجل بارتياح مباردة تأسيس هذا المجلس، أن المغرب يسير فعلا بخطى حثيثة نحو الديمقراطية ودولة الحق والقانون، مما يدعم القوة التفاوضية لبلادنا في حل النزاع المفتعل حول قضية وحدتنا الترابية في إطار مقترح الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية.

× فاعل جمعوي

Revue de ... ts de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في أول خطوة له بعد التشكيلة الجديدة..

المجلس الوطني يعقد دورة عادية لمناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية

■ عبد المومن محو

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية، اليوم الأربعاء بالرباط، كأول خطوة عملية له بعد التشكيلة الجديدة التي أعلن رسميا قبل أيام من الآن، والتي تعكس المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم .

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بلاغ للمجلس توصلنا بنسخة منه، جملة من النقط منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25نونبر 2011.

كما يقوم كذلك، كلا من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، على هامش الدورة العادية، من عقد اجتماع مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

يذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلاليته معززة.

كما تشكل التعددية ميزة أخرى لهذه التركيبة بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف جلالة الملك محمد السادس (8أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (8أعضاء)، والمجتمع المدني (11عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والودادية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر ((13عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية لحقوق الانسان.

■ تتمة ص 3

Revue de ... de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في أول خطوة له بعد التشكيلة الجديدة..

المجلس الوطني يعقد دورة عادية لمناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية

■ عبد المومن محو

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية، اليوم الأربعاء بالرباط، كأول خطوة عملية له بعد التشكيلة الجديدة التي أعلن رسميا قبل أيام من الآن، والتي تعكس المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بلاغ للمجلس توصلنا بنسخة منه، جملة من النقط منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25نونبر 2011.

كما يقوم كذلك، كلا من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، والأمين العام للمجلس، محمد الصبار، على هامش الدورة العادية، من عقد اجتماع مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

يذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلاليته معززة.

كما تشكل التعددية ميزة أخرى لهذه التركيبة بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف جلالة الملك محمد السادس (18عضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (18عضاء)، والمجتمع المدني (11عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر ((13 عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية لحقوق الانسان.

هذا، وتم نشر لائحة أسماء أعضاء المجلس الذين عينوا بموجب الظهير الملكي رقم 1.11.59، في العدد 5982من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29شتنبر 2011.

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد دورته الأولى ويكرم الاستاذ أحمد حرزني

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية الأولى يومه الأربعاء 5 أكتوبر 2011 بمقره بالرباط ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة جملة من النقط ،منها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

كما سينظم المجلس مساء نفس اليوم بالرباط حفل تكريم السيد أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وقد اشتغل السيد حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي 2007 ومارس 2011 خلفا للراحل ادريس بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في المحاور التالية:

- متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة
- إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية
- العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان
- استكمال وإطلاق برامج النهوض بحقوق الإنسان
- تعزيز انخراط المجلس في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان
- الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

LaKome.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد الأربعاء دورته العادية الأولى

الثلاثاء, 04 تشرين1/أكتوبر 2011 14:13
و م ع

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأربعاء بالرباط، دورته العادية الأولى.

وأوضح بيان للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها, على الخصوص، مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011.

ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، والأمين العام للمجلس محمد الصبار، بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان, الذي أحدث في فاتح مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي، ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مجلس اليزمي يعقد دورته العادية الأولى غداً

:هسبريس - و.م.ع
2011-10-04 12:15

حيث أورد بلاغ للمجلس بأن جدول ..يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان, غدا الأربعاء بالرباط, دورته العادية الأولى الأعمال هذه الدورة يتضمن نقطا منها مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس، وخطة العمل التي وضعها المجلس في أفق .ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر

,ومن المرتقب أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان, إدريس اليزمي, والأمين العام للمجلس، محمد الصبار اجتماعا مع رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بعد ذات الموعد.. ويأتي ذلك بعد الكشف رسميا عن تشكيلة هذه .المؤسسة الحقوقية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب يعقد دورته العادية وسط جدل سياسي وإعلامي

اكتوبر, 2011 - 21:23 4
العدالة والتنمية" المعارض و"الاستقلال" المشارك في الحكومة يتفقان على انتقاد التركيبة المعلن عنها "

مغارب كم ـ الرباط
يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان صباح غد الأربعاء دورته العادية الأولى،غداة الإعلان عن تشكيلته التي أثارت جدلا سياسيا وإعلاميا، مازالت تفاعلاته مستمرة.

ولوحظ ان حزب العدالة والتنمية المعارض، وحزب الاستقلال، المشارك في الحكومة، اجمعا معا، كل من زاويته الخاصة، على انتقاد تركيبة المجلس بأسلوب لايخلو من حدة.
ويضم جدول أعمال هذه الدورة، حسب بيان تلقى موقع "مغارب كم" نسخة منه، جملة من النقط، من بينها على الخصوص مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس، وخطة العمل التي وضعها في أفق ملاحظة الانتخابات المقررة في 25 نونبر المقبل.
وقد أنشئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يضيف البيان، بموجب الظهير االملكي رقم 1.11.19 الصادر في الفاتح من مارس 2011، "بصلاحيات واسعة على المستوى الوطني والجهوي وتركيبة تعددية واستقلالية معززة".
ويتكون المجلس من 44 عضوا، وفق التقسيم التالي: 8 اعضاء يتم اختيارهم من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس،11 عضوا يقترحون من طرف المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان،8 أعضاء يرشحون من يقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا،، عضو (قبل رئيسي مجلسي البرلمان (النواب والمستشارين)،عضوان (2 واحد مقترح من قبل الوداية الحسنية للقضاء، بالإضافة إلى رئيس مؤسسة الوسيط، ورؤساء اللجان ال13.
وقد تم مؤخرا نشر لائحة أسماء أعضاء المجلس الذين عينوا بموجب الظهير الملكي، المذكور أعلاه، في العدد 5982 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29 شتنبر 2011.
وأعادت الصحف المغربية في أعدادها الصادرة أمس واليوم التشكيلة الكاملة لتركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نقلا عن قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء، وقد أثارت اللائحة فور نشرها جملة من ردود الفعل.
فقد ذكرت تقارير إعلامية إن بعض المحسوبين على الإسلاميين غير راضين عن التشكيلة، وقالت يومية " اخبار اليوم"، أن ردود فعل تباينت بين قياديين في حزب العدالة والتنمية، المعارض ذي المرجعية الإسلامية، يعبرون فيها عن تخوفهم من أن يصبح الإقصاء نهجا للدولة تجاههم، وردود مسؤولين بالمجلس، يعتبرون فيها أن تركيبته الحالية هي نتاج داخلي صرف، لا يد لأحد من خارج المجلس في صنعها. ففي الوقت الذي اتهم فيه نائبان برلمانيان من "العدالة والتنمية"هما عبد الجبار القسطلاني وعبد الله بوانو، المجلس افتقاره إلى الصفة الوطنية، وبأنه أصبح ناديا لليساريين، اعتبرت مصادر مسؤولة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رفضت الكشف عن هويتها، أن " التركيبة الحالية حظيت بموافقة أعلى سلطة في البلاد، وأنها نتاج داخلي للمجلس".
ولم يتوقف الأمر عند حدود حزب في المعارضة، بل ان حزب الاستقلال، قائد الائتلاف الحكومي الحالي، دخل بدوره على الخط، من خلال جريدة "العلم"، التي تعتبر هي لسان الحزب، حيث وجه انتقادات شديدة بأسلوب حاد إلى تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مقال رئيسي منشور بالصفحة الأولى بعنوان مكتوب بحروف بارزة: "في تشكيلته الجديدة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدق ناقوس الخطر: من منطق الإجماع إلى منطق الإقصاء".
واعرب كاتب المقال عن الأسف، لكون من أسماهم بـ "مهندسي تشكيلة المجلس المفرج عنها اخيرا"، لم يتوفقوا في عكس المشهد الحقوقي والجمعوي الوطني بمكوناته المؤثرة وذات الامتداد في المجتمع المغربي، "بل أخلوا بمبدأ التعددية الفكرية والثقافية والحقوقية، التي يؤكد عليها الظهير الشريف المحدث للمجلس، عندما غلبوا تيارا وحيدا، وغيبوا في المقابل أصواتا واطيافا اخرى من شانها أن تضمن لهذه المؤسسة التوازن والمصداقية اللازمتين في تدخلاتها وقراراتها، وإشعاع صورتها في الداخل والخارج".
وخلص المقال في الختام إلى التأكيد "على أنه لا مصلحة للبلاد في أن يخرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "مائلا من الخيمة" منذ البداية، كما يقال، وان يولد خارج النبض والتربة المجتمعيين بما يتميزان به من تعددية وتنوع،لأنه سيهدر جهوده في الإقناع بشرعيته وتمثيليته بدل ان يباشر المسؤوليات المنوطة به".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ZAPress.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد غدا أولى دوراته

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان, غدا الأربعاء بالرباط, دورته العادية الأولى. وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن جملة من النقط منها, على الخصوص, مناقشة مشروع النظام الداخلي للمجلس وخطة العمل التي ويرتقب أن يعقد رئيس المجلس .وضعها المجلس في أفق ملاحظة الانتخابات التشريعية المقررة في 25 نونبر 2011 والأمين العام للمجلس السيد محمد الصبار, بهذه المناسبة اجتماعا مع رؤساء ,الوطني لحقوق الإنسان, السيد إدريس اليزمي بصلاحيات ,ويتمتع المجلس الوطني لحقوق الإنسان, الذي أحدث في فاتح مارس 2011 .اللجان الجهوية لحقوق الإنسان موسعة على المستوى الوطني والجهوي, ويحظى بتركيبة تعددية تعزز استقلاليته

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

Les islamistes sont indignés, les Amazighs protestent et les artistes ne comprennent pas : Ce Conseil national des droits de l'Homme qui fâche

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

Dans sa version revue et corrigée, le Conseil national des droits de l'Homme vient-il de commettre son premier faux pas ? La composition de ce Conseil dont la liste des 44 membres a été publiée dans le Bulletin officiel du 29 septembre continue de susciter ce mardi 4 octobre de vives réactions, de la protestation aux critiques les plus acerbes.

Exclusion, déni de représentativité ou encore marginalisation, les commentaires ne sont pas tendres avec Driss El Yazami et Mohamed Essabar, respectivement président et secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, CNDH.

Et pour cause! Les islamistes du PJD, longtemps représentés au Conseil quand il était Conseil consultatif des droits de l'Homme par Mustafa Ramid, ne décolèrent pas. Ils estiment tout simplement avoir été exclus du nouveau conseil. « Nous avons proposé, à travers le forum Al Karama, trois personnes comme cela nous a été demandé par le CNDH. Il s'agit de MM. Ramid, Hamieddine et El Hakiki. Qu'elle a été notre stupeur lorsque nous avons découvert que non seulement aucun de ces noms n'a été retenu mais pire encore, le PJD ne figure pas dans la nouvelle composition de cette institution », a déclaré Abdelilah Benkirane, le leader du PJD, à « Libération ». Le patron des islamistes n'en finit pas de s'interroger sans obtenir vraiment de réponse. « Y a-t-il une volonté d'exclusion de la sensibilité que nous représentons ? Est-ce le fait de quelques spin doctor et autres éminences grises ou au contraire une stratégie excluante des pouvoirs publics ? Personne n'en sait rien ».

Les islamistes du Parlement ne sont pas les seuls à se plaindre. Les activistes du mouvement amazigh, aussi, ne cachent pas leur indignation. Contre toute attente, aucun des leurs ne siègera au Conseil national des droits de l'Homme. Des noms avaient pourtant été proposés par le réseau amazigh pour la citoyenneté que le Conseil avait sollicité. « Le réseau amazigh pour la citoyenneté n'est qu'une composante parmi d'autres du mouvement amazigh et c'est la seule qui ait été contactée par le CNDH. Et même ses propositions n'ont pas été prises en considération. Résultat, il n'y a aucun représentant de l'amazighité au sein de cette instance nationale dédiée à la promotion et à la défense des droits humains », indique Ahmed Assid, le président de l'Observatoire amazigh des droits et libertés, lequel devait rendre public ce mardi un communiqué pour fustiger l'absence des Imazighen du CNDH et s'interroger sur la méthodologie « pas vraiment démocratique » adoptée dans le choix des personnes qui en sont désormais membres. « Cette exclusion du mouvement amazigh est tout aussi grave qu'inexplicable. L'amazighité est un grand dossier qui est présent devant les instances internationales des droits de l'Homme relevant du système onusien. C'est aussi un long combat qui a rendu possible la reconnaissance d'une identité », fait valoir le président de l'Observatoire amazigh des droits et libertés.

C'est cette même incompréhension dont font montre les artistes regroupés autour de la

Coalition marocaine de la culture et des arts.
Les explications
de Driss El Yazami

Cette coalition que préside l'artiste Mohamed Derham avait pourtant signé en grande pompe, il y a un an jour pour jour, une convention de partenariat avec le Conseil consultatif des droits de l'Homme pour la mise en œuvre d'actions dédiées à la promotion de la culture des droits humains.

Une charte d'engagement pour la diffusion et la promotion de la culture des droits de l'Homme avait même été présentée et validée lors d'une journée d'information organisée conjointement par le CCDH et la coalition. « Je ne comprends vraiment pas. Il est vraiment malheureux qu'il n'y ait aucun représentant culturel au CNDH. Pourtant, l'apport de la culture est indéniable en matière de défense des droits de l'Homme. L'absence de la coalition qui fait tout un travail dans ce sens est à mes yeux un point négatif », affirme Hassan Nafali, le vice-président de la Coalition de la culture et des arts.

Joint mardi matin au téléphone par « Libération », Driss El Yazami balaie d'un revers de la main toute volonté d'exclusion des uns ou des autres. « Le CNDH a écrit à 250 associations. Nous avons tenu une vingtaine de rencontres avec les ONG. Moins de 4 associations ont décliné l'offre de figurer dans la composition du CNDH. Tout cela pour dire que nous avons vu et écrit à un très grand nombre de personnes pour retenir au final 44 membres dont 13 sont déjà des présidents de commissions régionales des droits de l'Homme. Autrement dit, il est impossible que tout le monde soit représenté au sein du Conseil. » Pour le président du Conseil national des droits de l'Homme, toutes ces protestations nées de la composition de cette institution nationale sont « un signe de vitalité » et montrent bien que « les droits de l'Homme ont imprégné la société civile puisque tous veulent y contribuer ». « Ces critiques sont une preuve que le nouveau dahir portant réorganisation du CNDH est considéré comme une mutation et une reconnaissance du Conseil. Cela étant dit, toutes les personnes, tous ceux qui se sentent exclus sont d'abord et toujours des partenaires. Ils peuvent se retrouver dans l'une des 13 commissions. Le CNDH peut signer des projets et conventions avec eux. Tout est ouvert », conclut Driss El Yazami.

Mercredi 5 Octobre 2011

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

إقصاء التوجه الإسلامي من تمثيلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الانسان، أن هناك إقصاءا منهجيا «ومدروسا» للإسلاميين في مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وشدد الرميد، في معرض قراءته لتشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان التي صدرت بالجريدة الرسمية، المؤرخ في الـ29 من شتنبر المنصرم، أن هناك جهات متنفذة في الدولة تريد 5982في عددها رقم «ايصال رسالة إلى الاسلاميين مفادها» أيها الإسلاميون كلمتكم لا ينبغي أن تسمع في هذه البلاد.

واعتبر الرميد عدم تمثيلية منتدى الكرامة لحقوق الانسان ضمن تشكيلة المجلس يدخل في سياق التهميش وإقصاء الحساسية الإسلامية من خدمة قضايا بلدها. وذهب الرميد إلى أن هذا الإقصاء ليس وليد اليوم، بل لاحظناه، يضيف رئيس منتدى الكرامة، في تغييب الحساسية الإسلامية من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية، منها «الهاكا» ولجنة إعداد دستور 2011، واللجنة المكلفة بالجهوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقبل ذلك تغييب شخصيات ذات التوجه الإسلامي من هيئة الانصاف والمصالحة.

وذهب الرميد إلى أن تغييب الحساسية الإسلامية من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، لم يقتصر على الجمعيات الحقوقية المشتغلة وفق مرجعية إسلامية، بل امتد إلى الهيئات النسائية ذات النفس الإسلامي.

وتساءل الرميد: إذا كان المجلس الحالي قد ضم حساسيات يسارية وعلمانية(باعتبار أنه لايتحدث عن فلماذا لم تضم التشكيلة من أصل 44 عضو شخصية ذو حساسية إسلامية نابعة من (أطراف حزبية المجتمع. معتبرا أن العضوين ذوو الحساسية الإسلامية في المجلس يمثلون الهيئة الدينية الرسمية.

وتساءل أيضا: لماذا مثلث الهيئات النسائية ذات المرجعية العلمانية اليسارية وتم تغييب منظمة تجديد الوعي النسائي ومنتدى الزهراء للمرأة المغربية مثلا؟ ثم لماذا مثلث أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة بطرق غير مباشرة ولم يتم تمثيل حزب العدالة والتنمية بنفس الصيغة؟ إنها سياسة عامة تحاول تهميش الطرف الإسلامي من بناء الدولة.
وتساءل الرميد: أليس نفس الإعداد للانتخابات المقبلة يكرس نفس المنطق في التعامل مع حساسية ذات أثر مهم داخل المجتمع؟

من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول من داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان، على أن المجلس توصل بما يزيد من 165 ترشيحا للعضوية، وكان أمام المجلس اختيار 11 شخصية، متسائلا: كيف يمكن إرضاء كل التوجهات والحساسيات. منبها إلى أن ليس هناك أي إقصاء للإسلاميين «بشكل مسبق وممنهج». وقال المصدر: المجلس سيتحدث عن معايير التعيين بعد عملية تنصيب المجلس وسيصدر بيانا يوضح من خلاله حيثيات الملف. وقال المصدر: وإرضاء الجميع متعذر.

وتضم البنية الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الانسان 44 عضوا. ويتم التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، من طرف جلالة الملك (8 أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيس مجلس النواب (8 أعضاء)،

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (ورئيس مجلس المستشارين (4 أعضاء) والمجتمع المدني (11 عضوا (عضوان)، والودادية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13) عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية. ويأتي الكشف رسميا عن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيؤ سياق تنزيل مقتضيات دستور 2011.

ولكن الملاحظ من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن أحزاب معينة مثلث بشكل غير مباشر بأكثر من شخصيتين. كما يسجل حضور التوجه اليساري العلماني بشكل «سافر وغالب» في تشكيلة المجلس، الذي ينص جوهر دستور 2011، على ضرورة إخراج مؤسسات ومجالس الحكامة وهيئات التقنين بشكل يعزز الديمقراطية التشاركية وتمثيلية كل حساسيات المجتمع.

علي الباهي

التجديد

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ابن كيران : من قرر الاستغناء عنا فإن سياسته غير ناضجة وإقصائية

Tuesday 04 October 2011 04:10أخبارنا

أقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إقصاء بعض مكونات الحركة الحقوقية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وتعليقا على هذا الإقصاء، قال عبد الإله ابن كيران، "إن السياسة لاتعرف منطق الصدقات، وإذا اعتقد معدو هذه القرارات أن بإمكانهم الاستغناء عنا واستمروا فيما فعلوه منذ عشر سنوات فإنهم مخطؤون وسياستهم غير ناضجة وإقصائية". وعما إذا كان هذا الإقصاء سيطال الانتخابات المقبلة، قال الأخ الأمين العام، في تصريح ليومية "أخبار اليوم" في عددها الصادر يوم الإثنين 03 أكتوبر 2011، "إن الانتخابات معركة أما إذا كانت مبنية على التعيينات والمنح "فغير يمشيو يبخرو بها" وأتحدث هنا مع جميع من يعنيهم الأمر، حقنا سننتزعه بمجهودنا وبالقانون، أما إذا أرادوا اللف والدوران فليتحملوا مسؤوليتهم".

من جهته، استنكر الأخ مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، الإقصاء الذي وصفه بـ"المنهجي والمدروس" للإسلاميين في مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية، مشددا في حديث لجريدة "التجديد" في عددها الصادر يوم الإثنين 03 أكتوبر 2011، أن هناك جهات متنفذة في الدولة تريد إيصال رسالة إلى الإسلاميين مفادها "أيها الإسلاميون كلمتكم لا ينبغي أن تسمع في هذه البلاد".

وفي السياق ذاته، اعتبر الرميد عدم تمثيلية منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ضمن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يندرج في سياق التهميش وإقصاء الفعاليات الإسلامية من خدمة قضايا بلادها"، مشيرا إلى أن هذا الإقصاء ليس وليد اليوم، بل يلاحظ فيه تغييب هذه الفعاليات من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية كـ"الهاكا" ولجنة إعداد الدستور 2011، واللجنة المكلفة بالجهوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقبل ذلك تغييب شخصيات ذات التوجه الإسلامي من هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبدوره اعتبر الأخ مصطفى الخلفي، مدير يومية "التجديد"، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، "أن قرارا من هذا النوع يمثل ضربة لإرادة الاندماج المؤسساتي للحركة الإسلامية المشاركة، مبرزا في افتتاحية يومية "التجديد"، ليوم الاثنين 03 أكتوبر 2011 "إن الخاسر الأكبر في هذا المسار هو المغرب ككل وليس هذا الطرف أو ذاك".

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ihlouchn.blogspot.com

اليازمي يقصي مؤسسة بنزكري من عضويته

قالت مصادر من داخل مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، إن تتعيين حورية السلامي، الموظفة داخل المؤسسة كممثلة عنها داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرأسه إدريس اليازمي، لم يكن قرارها. وحسب المعلومات التي حصل عليها موقع "لكم" من داخل مؤسسة بنزكري، فإن المكتب الإداري للمؤسسة اقترح على المجلس الوطني اسم أحد أعضاء المؤسسة لم يتم الأخذ به.

وقالت نفس المصادر إن المجلس الإداري فوجئ أثناء نشر الجريدة الرسمية مؤخرا للائحة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجود اسم حورية السلامي كممثلة للمؤسسة بصفتها مديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب. وأوضحت نفس المصادر أن السلامي ليست عضوة داخل المؤسسة وإنما موظفة إدارية، وأن المؤسسة اقترحت اسما آخر لم يتم الأخذ به.

وكان حزب "العدالة والتنمية" قد احتج على إقصاء الحساسيات الإسلامية من عضويته بما فيها الحزب ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان المحسوب على نفس الحزب الإسلامي. كما أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان احتجت على عدم الأخذ باقتراحها في تعيين من يمثلها. وشمل الإقصاء أيضا هيئات حقوقية معروفة بجديتها مثل "العصبة المغربية لحقوق الإنسان"، فيما قاطعت المجلس في صيغته الحالية وصيغه السابقة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

من جهة أخرى لم يتحرك أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للتحري في الأخبار التي تتداولها الصحف عن عودة الاختطاف من قبل أجهزة أمنية لاتحترم الضوابط القانونية فيما يتعلق بالاعتقال والاستنطاق، ولم يصدر عن المجلس أي بيان فيما يتعلق بالتصريحات التي جاءت على المتهمين في قضية تفجير "أركانة"، واللذين اعترفوا بأنهم تعرضوا للتعذيب أثناء التحقيق معهم. وسبق لمحمد الصبار الأمين العام للمجلس أن نفى أن يكون أي شخص تعرض للتعذيب أو الاختطاف منذ أن نصب الملك المجلس الجديد في صيغته الجديدة وجعل على رأسه إدريس اليازمي ومحمد الصبار.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

kafapresse.com

انتقادات تصاحب تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ذكرت مصادر حقوقية، أن أعضاء مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية،أصابهم إحباط وتذمر، نتيجة تعيين حورية السلامي، كممثلة للمؤسسة بنزكري داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضافت المصادر، إن المجلس الإداري لمؤسسة إدريس بنزكري، فوجئ أثناء نشر الجريدة الرسمية مؤخرا للائحة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تضمنت اسم حورية السلامي كممثلة للمؤسسة بصفتها مديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية.

واعتبر أعضاء المؤسسة، أن حورية السلامي، هي موظفة داخل المؤسسة، وليست عضوا فيها، في حين اقترح المكتب الإداري للمؤسسة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان اسم آخر.

وتجدر الإشارة، أن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرفت انتقادا كبيرا من قبل حزب "العدالة والتنمية من خلال عدم قبول عضوية منتدى الكرامة لحقوق الإنسان الذي يرأسه مصطفى الرميد.

كما احتجت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان احتجت على عدم الأخذ باقتراحها في تعيين من يمثلها. في حين قاطعت المجلس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

تكريم المجلس الوطني لحقوق الإنسان للراحل حرزني

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 5 أكتوبر 2011 بالرباط حفل تكريم للراحل أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وسيتم تنظيم هذا التكريم بمناسبة انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المحدث في الفاتح مارس 2011 والذي صدر ظهير تعيين أعضاءه يوم الخميس 29 شتنبر 2011.

وقد اشتغل الراحل حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي 2007 ومارس 2011 خلفا للراحل ادريس بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في المحاور التالية:

متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية

العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان

استكمال وإطلاق برامج النهوض بحقوق الإنسان

تعزيز انخراط المجلس في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان

الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هكذا، أشرف الراحل حرزني، كرئيس للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على عملية متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في جوانبها المتعلقة بجبر الضرر الفردي والجماعي من خلال: استكمال التعويض المادي للضحايا وذويهم وإرساء نظام التغطية الصحية لفائدتهم وكذا إطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي، كشف الحقيقة عبر استكمال التحريات من خلال لجنة المتابعة ونشر لائحة ضحايا؛ الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وورش الإصلاحات القانونية والمؤسساتية من خلال إبداء رأي حول: إصلاح القضاء وتأهيل العدالة ودراسة مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والانكباب على ملف الحكامة الأمنية. وفي السياق ذاته، أشرف السيد حرزني على إطلاق برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات التاريخ، الذاكرة والأرشيف.

أما في فيما يخص إرساء أسس سياسية القرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وإعمالا للتوجيهات الملكية عند تعيينه، فقد أشرف الراحل على عملية افتتاح سبع مكاتب إدارية جهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بكل من العيون، أكادير، وجدة، ورزازات، ميدلت، بني ملال والحسيمة وذلك بهدف تعزيز عمل المجلس على المستوى المحلي وضمان سهولة الولوج لخدمات المجلس ولثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

Revue du Conseil National des droits de l'Homme

وفي ما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد حرص على إدراج هذا الجيل الجديد من الحقوق ضمن أولويات المجلس، إذ تم في هذا الصدد إطلاق أول دراسة للمجلس في هذا المجلس بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية ".

وفي مجال النهوض بمجال حقوق الإنسان، أشرف على مرحلة "انطلاق تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان" كما أشرف على إسهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في إنجاز خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي اضطلع المجلس بتدبير كتابتها العامة والتي سلمت صيغتها النهائية للوزير الأول عباس الفاسي في يوليوز 2010.

وسهر على تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين المجلس وباقي الفاعلين المؤسساتيين، الحكوميين، المدنيين، الجامعيين، والخواص في مجال حقوق الإنسان دوليا ووطنيا (أزيد من 20 اتفاقية شراكة).

على المستوى الدولي، أشرف على الجهود الموصولة التي بذلها المجلس في سبيل الانخراط في الدينامية الدولية لحقوق الإنسان لاسيما عضويته في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي اعتمدت المجلس كمؤسسة وطنية من الفئة "أ" هو تصنيف يعني أن المؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ترأس خلال ولاية السيد حرزني المجلس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وانخرط في الحوار العربي الأوروبي لحقوق الإنسان كما بادر إلى تأسيس فضاء الحوار العربي الايبرو-أمريكي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أشرف على بلورة مقترح لإعادة تنظيم المجلس لضمان مزيد من الانسجام مع "مبادئ باريس" الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باختصاصات أوسع واستقلالية وتعددية معززتين. وقد ترجم هذا المقترح من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفاتح من مارس 2011.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

تكريم أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أندلس برس" أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سينظم اليوم، الأربعاء 5 أكتوبر الجاري بالرباط حفل تكريم "علمت أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك على هامش انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس شتنبر 2011 29المحدث في الفاتح مارس 2011 والذي صدر ظهير تعيين أعضاءه يوم الخميس.

ومارس 2011 خلفا للراحل إدريس 2007وقد اشتغل حرزني، الذي ترأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ما بين ماي بنزكري، خلال مدة ترأسه للمجلس على عدة ملفات كبرى يمكن إجمالها في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إطلاق سياسة القرب في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض عبر إحداث المكاتب الإدارية الجهوية، العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان، إضافة إلى الإسهام في بلورة مشروع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

كما أشرف حرزني على عملية متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في جوانبها المتعلقة بجبر الضرر الفردي والجماعي: من خلال استكمال التعويض المادي للضحايا وذويهم وإرساء نظام التغطية الصحية لفائدتهم وكذا إطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي، كشف الحقيقة: عبر استكمال التحريات من خلال لجنة المتابعة ونشر لائحة ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وورش الإصلاحات القانونية والمؤسساتية: من خلال إبداء رأي حول إصلاح القضاء وتأهيل العدالة ودراسة مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان والانكباب على ملف الحكامة الأمنية. وفي السياق ذاته، أشرف السيد حرزني على إطلاق برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات التاريخ، الذاكرة والأرشيف.

المصدر: **أندلس برس. مراد العلوي**

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

tizpress.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورة تكوينية بأكادير حول "تدبير النزاعات" لفائدة الجمعيات المحلية

الكاتب مراسلة: عبد الله بيداح

الثلاثاء, 04 أكتوبر 2011 23:42

نظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأكادير منذ أمس 03 واليوم 04 أكتوبر 2011 دورة تكوينية لفائدة الجمعيات المحلية حول "تدبير النزاعات". وتندرج هذه الدورة، الرابعة من نوعها، في إطار برنامج دعم قدرات الجمعيات الحاملة للمشاريع أو المشاركة في طلب منحة لمشاريعها ومجموعة من الجمعيات المحلية المهتمة بالنهوض توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان و الأصوات المنادية بالتنمية "بالحقوق الفئوية في إطار تنفيذ مشروع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأكادير ومركز المرأة العربية ...المحلية" المنفذ من طرف المكتب الإداري الجهوي "للتدريب والبحوث "كوثر.

وتهدف هذه الدورة إلى تسليط الضوء على مبادئ وتقنيات التدبير الإيجابي للنزاعات كالوساطة والتفاوض، التعرف على مفهوم النزاع وعلى مختلف الطرق المتبعة في المعالجة، استيعاب أهمية التدبير والمعالجة والتمرس على بعض تقنيات التدبير الإيجابي للنزاعات.

هكذا، سيتناول التكوين أرضيات نظرية حول مفهوم النزاع واستخراج أنواع المعالجة وتدبير النزاعات، إضافة إلى التذكير بالشروط القبلية للتدخل في التدبير ومراحل وإستراتيجية التدخل، لتنتهي الدورة التكوينية من تدبير النزاع إلى تدبير مناسب لصيرورة التغيير و الإصلاح.

وأطر الدورة، التي يشارك فيها 26 مشاركا ومشاركة، الدكتور سليمان أزكي الخبير في مجال التكوين والتنمية القروية المحلية والبيئة.

ويذكر أن مشروع "توثيق المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية"، الممول من طرف مؤسسة فورد والمنفذ من طرف مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن، يهدف إلى تمويل ودعم قدرات الجمعيات المحلية التي وقع عليها الإختيار لإنجاز مشاريع رامية إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الإجتماعية وتحقيق الكرامة والمساواة.

وشجع البرنامج، المندرج في إطار جهود المجلس في النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، على اقتراح مشاريع تتناول محاور: الأرض والحق في السكن، الماء و الموارد الطبيعية، الصحة والتعليم مع إيلاء أهمية للنوع الإجتماعي في كل المشاريع.

وهدف المشروع بشكل خاص الفئات المعوزة (المهدّدين والمهمّشين) في الوسط شبه الحضري، الغابات، المناطق القاحلة والصحاري، الريف، القرى، ...للإصغاء إلى مشاكلهم واحتياجاتهم وذلك بهدف زيادة الوعي بمفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية لديهم.

كوثر" هي مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشأت سنة "وتجدر الإشارة إلى أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث 1993 بتونس تعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام والتشبيك وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية.

عبد الله بيداح
اكادير

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

كـــود
ديما... نيشان

عائلة الرويسي تطالب بالكشف عن مصيره وإحداث آلية ذات صلاحيات لكشف حقائق مجهولي المصير

goud.ma

الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 - 22:44

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

خديجة الرويسي متشبثة بمعرفة مصير أخيها أرشيف
لاختفائه، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمدها 47طالبت عائلة عبد الحق الرويسي، في بلاغ لها بمناسبة الذكرى السنوية بالتقرير الطبي الذي يتضمن نتائج اختبار الحمض النووي التي أجريت على جثمان يعتقد أنه للراحل، في مختبرات بالمغرب وفرنسا قصد التأكد من هويته. المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما كان يسمى، سبق له أن أعلن أن أخبر عائلة الرويسي، بعد صدور أول تقرير حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب يوم 14 يناير 2010، أن النتائج النهائية لتحليل الحمض النووي أظهرت أن الجثمان الذي أجريت عليه ليس هو جثمان عبد الحق الرويسي.

عائلة الرويسي لم تتوصل من المجلس بالتقرير الطبي المتعلق بهذه التحاليل، وإن كان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس في صيغته الجديدة، وعد العائلة عند تعيينه في هذا المنصب بالانكباب على هذا الملف فور تعيين باقي أعضاء المجلس.

تطالب عائلة عبد الحق الرويسي، في البلاغ الصادر عنها بهذه المناسبة، بالكشف عن الحقيقة الكاملة وراء اختطافه واعتقاله ووفاته وما إذا تم دفنه أم لا وظروف الدفن مع تحديد المسؤوليات عن هذه الأفعال. مسؤوليات تعتبر العائلة أن أجهزة الدولة المغربية تتحملها في مستويات مختلفة. مطالب عائلة عبد الحق الرويسي تشمل كذلك إنشاء آلية لمتابعة التحريات حول مصير المختطفين مجهولي المصير، وتمكين هذه الآلية من كافة الصلاحيات المطلوبة قصد كشف كامل الحقيقة عن هذه الملفات، بما في ذلك إمكانية استدعاء الشهود والاستماع إليهم بخصوص قضايا الاختفاء القسري خلال سنوات الرصاص والتي ما يزال مصري ضحاياها مجهولا.

كما تدعو عائلة الرويسي إلى تعميق الأبحاث حول وداخل مقبرة سباتة في مدينة الدار البيضاء، والتي يعتقد أنها احتضنت جثامين العديد من ضحايا سنوات الرصاص، مثل جثامين أعضاء مجموعة شيخ العرب، وضحايا الانتفاضة الشعبية التي جرى قمعها بالرصاص يوم 23 مارس 1965 بالدار البيضاء. تناشد العائلة كافة المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية "الديمقراطية" وفعاليات المجتمع المدني، أن يواصلوا جهودهم من أجل كشف الحقيقة في ملفات مجهولي المصير من ضحايا سنوات الرصاص، على اعتبارها ركنا أساسيا لتحقيق الإنصاف وتعزيز بناء الديمقراطية.

أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سبق له أن أوضح أن المجلس "تمكن في إطار متابعة عمل هيأة الإنصاف والمصالحة من الكشف عن مصير 57 حالة لمجهولي المصير ولم تتبق سوى 9 حالات هي الأصعب من بين الأصعب"، وذلك خلال ندوة صحافية لتقديم التقرير الأول والأخير في عمر المجلس الاستشاري (الوطني حاليا) حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب. من أبرز تلك الحالات ملف الشهيد المهدي بنبركة والحسين المانوزي وعبد اللطيف زروال.

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

IER Mustapha El Manouzi part en croisade

Le président du Forum marocain pour la vérité et l'équité lance une campagne pour que les dépouilles des victimes des années de plomb soient restituées à leurs familles

Parmi les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), la restitution des dépouilles des victimes des années de plomb est l'un des points les plus sensibles. Le tapage médiatique autour de la nouvelle Constitution pour l'application de ces recommandations n'a pas empêché Mustapha El Manouzi de passer à l'offensive sur ce dossier en particulier. A l'occasion du quarantième anniversaire de la disparition de son oncle Ibrahim El Manouzi, célébré à Rabat le 24 septembre dernier, le président du Forum marocain pour la vérité et l'équité lance une campagne nationale visant à « *récupérer les dépouilles des martyrs des années de plomb* ». Un combat qui s'annonce rude au vu de toutes les démarches préalables nécessaires. Pour Mustapha El Manouzi, le lancement de cette campagne est l'occasion « *de localiser et de décompter l'ensemble des victimes* », une tâche bien loin d'être accomplie et qui nécessite une mobilisation et des moyens importants. « *On n'a même pas terminé le repérage de toutes les fosses communes* », nous précise-t-il. Parmi les moyens qu'il préconise, l'utilisation des techniques d'identification par ADN, pourtant extrêmement coûteuses. A ce sujet, Mustapha El Manouzi regrette le manque d'implication de l'Etat et salue au contraire les efforts d'organisations telles que le Croissant rouge marocain, qui s'est engagé à fournir de l'aide et du matériel en vue des tests ADN. Pour le militant, la campagne nationale de restitution des dépouilles doit être progressive. La première étape consiste à faire pression sur l'Etat afin de récupérer les dépouilles identifiées par l'IER. Mustapha El Manouzi considère que le nombre de ces dernières n'excède pas 20% du total estimé des victimes et des disparus du régime de Hassan II. Sur ce point, le Forum marocain pour la vérité et l'équité ne réclame que l'application des engagements pris il y a déjà six ans. Pour les 80% restant, El Manouzi prévoit « *un travail long et complexe* ». Afin de parvenir plus rapidement à des résultat il appelle à « *la mobilisation des familles de victimes ainsi qu'au soutien des organisations et associations* ». La campagne a d'ores et déjà fait l'objet du parrainage du Forum vérité et justice mais se définit comme « *une dynamique autonome* ». En ce qui concerne les actions prévues, Mustapha El Manou nous a confirmé l'organisation d'une marche pour l'applicati des recommandations de l'IE qui se déroulera le 30 octobre dans les rues de la capitale. A côtés de 22 autres associations il demandera à l'Etat de tenir promesses vis-à-vis des famil des victimes.

Revue de Presse du Con

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

HISTOIRES INTERDITES

DE 2004 À 2007, LEÏLA KILANI A FILMÉ AVEC PERSÉVÉRANCE LE TRAVAIL MÉMORIEL DE L'INSTANCE ÉQUITÉ ET RÉCONCILIATION ET SON IMPACT SUR QUATRE FAMILLES ORDINAIRES. *NOS LIEUX INTERDITS* EST UNE PLONGÉE SUBTILE ET AUTHENTIQUE DANS L'HISTOIRE DES ANNÉES DE PLOMB

PAR MARIE PIERRE *

Affiche du film, sorti en 2009.

Il s'appelle Hassan et sa vie s'est figée en 1976, date de son incarcération à Kénitra – et début de sa « folie ». Depuis sa sortie en 1989, il vit reclus, mutique. La pièce est sombre, et malgré la caméra, la parole est agonique, parcellaire. Pourtant, elle est tout ce qui lui reste : Hassan n'a pas oublié son engagement marxiste-léniniste, la clandestinité, les tracts, l'odeur de la lino. Il y croit encore. Elle s'appelle Rouquia et, pour la première fois depuis la disparition de son époux – syndicaliste et activiste clandestin du groupe Cheikh-el-Arab – le 1er mai 1972, elle surmonte les secrets d'Etat et de famille : sous nos yeux, elle révèle à sa petite fille Zineb, ébahie, le peu qu'elle sait de l'engagement du grand-père. Il s'appelle Saïd et il ne porte pas le nom de son père. Depuis sa disparition à Tazmamart après le putsch de Skhirat, sa mère vit dans la peur. Il ne l'a jamais vu, mais il veut le connaître autant que possible : voir sa cellule et ses restes, s'il y en a. Surtout, il ne veut plus en avoir honte. Enfin, il y a Mohamed, si grand à côté de sa mère qui accapare la parole. Elle se lamente sur ce lycéen prometteur que l'engagement a perdu. Pourtant, ce brave parmi les braves a connu les bagnes les plus redoutés du Maroc. Mais, devant nous, devant elle, il se tait, voûté sous le poids des souvenirs.

Il faudra le travail de communication de l'Instance équité et réconciliation (IER) pour que sa mère accepte d'entrevoir l'ampleur et l'universalité de son calvaire.

Dans ces quatre familles, l'IER et cette caméra dans leur salon initient une libération de la parole. Soudain, on raconte. Et même, on réclame : le lieu, la raison, les responsables des disparitions et la terre où les pères sont inhumés.

Dans les coulisses de l'IER

Au départ, la documentariste Leïla Kilani voulait savoir comment on se souvenait des disparus dans les familles. Elle voulait comprendre ce qu'on lui avait caché, à elle comme à tous les Marocains, des « années de plomb » : le fonctionnement de cette machine répressive. C'était une tâche difficile. Une disparition est un objet insaisissable et, même dans les années 2000, ils étaient encore bien peu à vouloir lui parler. Mais, en janvier 2004, l'Instance équité et réconciliation est créée, inspirée de la Commission de la vérité sud-africaine, et le projet cinématographique de Leïla Kilani s'étoffe. Elle furète dans les dossiers déposés à l'Instance et choisit ses personnages. Financée par le Centre cinématographique marocain (qui, avec *Nos Lieux Interdits*, soutient son premier documentaire), elle tisse des relations privilégiées avec l'IER. Elle inaugure, par exemple, le filmage systématique des entretiens avec les victimes.

Les enquêtes commencent, une photographie jaunie, un souvenir imprécis, une date douteuse à l'appui. C'est l'occasion d'explorer le fonctionnement de l'IER, sa mise en pratique de la justice transitionnelle. L'Instance aide les victimes à rassembler indices et témoins. Elle note plaintes et doléances des individus ou des groupes persécutés. Ce travail d'enquête servira à déterminer le montant de l'indemnisation. Il prépare également les auditions publiques qui débutent en décembre 2004 et sont destinées à nourrir la mémoire collective et atteindre la catharsis : des orateurs volontaires exposent tout ce qu'ils jugent nécessaire que le Maroc sache de leur calvaire.

Les auditions publiques occupent une place centrale, mais correspondent également aux premières déceptions des protagonistes. Car il manque beaucoup à

LA MÉMOIRE FAMILIALE DES ANNÉES DE PLOMB EST RÉGIE PAR LE TABOU ET LE SILENCE

Hassan se souvient de son incarcération à Kénitra.

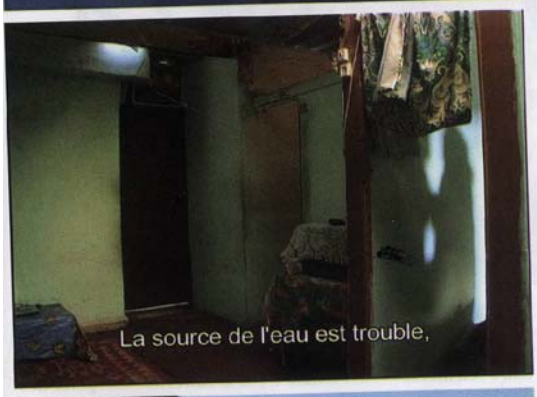

Rouquia face à un membre de l'IER.

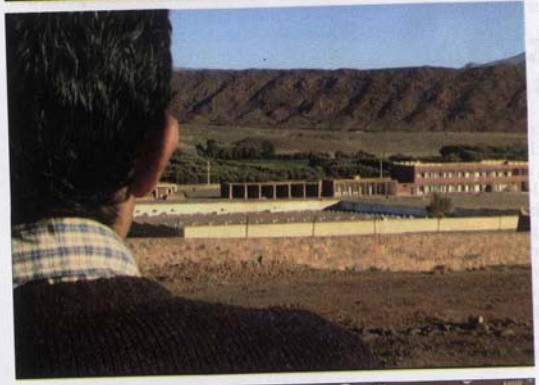

Un salon modeste, une ombre, un proverbe : un plan qui résume l'ésthétique du film.

Saïd se rend à Tazmamart sur les traces du père qu'il n'a pas connu.

L'IER a laissé beaucoup d'espoirs déçus.

l'IER pour mener à bien sa tâche et mettre au jour la vérité. Ce qui lui manque, c'est la parole des bourreaux et des responsables. L'IER s'est engagée à ne pas les convoquer ni les nommer, car certains d'entre eux occupent peut-être encore des postes importants – tandis qu'en Afrique du Sud, ils avaient été amnistiés en échange de leur témoignage. Ce qui lui manque aussi, c'est le temps. A la fin du film, en 2007, le CCDH convoque les protagonistes, reconnaît la responsabilité théorique de l'Etat dans la disparition de leurs proches, mais ne donne pas de nom, ne montre pas de corps et clôt « le dossier ». Impuissants, ils s'en retournent chez eux, avec au fond de la gorge tout le tourment des souvenirs resurgis. Ils font leur deuil, mais le destin du disparu (*m'ghbar*) est toujours « inconnu ».

De l'intime à l'Histoire

A côté de l'Instance, il y a ces individus, qui ont souffert du secret et qui souffrent de la déception de leurs espérances. Ce que Leïla Kilani veut montrer, au-delà de l'enquête, de son cadre « juridique » et de ses résultats, c'est ce vécu quotidien, ce travail intime de la mémoire. Pour ce faire, à l'image de Rithy Panh ou Claude Lanzmann, ce sont des paroles, des visages, des larmes pudiques qu'elle filme. Car le film de mémoire est, à la fin du XX^{e} siècle, devenu un genre cinématographique à part entière. Dans le sillage de Claude Lanzmann, et à une période de regain mémoriel encouragé par la création de tribunaux internationaux ou de commissions de la vérité dans de nombreuses ex-dictatures, les films de ce genre se sont multipliés, et le Maroc n'est pas en reste.

Car la mémoire marocaine est bien spécifique. Dans le secret d'un salon marocain, on voit que la mémoire familiale des années de plomb – quand on quitte les Tazmamartiens « célèbres » et les victimes « de choix » – est orale, mais également sociale, c'est-à-dire régie par le tabou, la timidité, le silence. C'est une mémoire religieuse : le désir qu'a Saïd de réensevelir son père ne s'explique pas autrement. C'est une mémoire qui ne se nourrit d'aucun « lieu »,

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

presque une non-mémoire. Bagnes et prisons ont longtemps été des « lieux interdits », invisibles, craints, fantasmés. En outre, les femmes n'ont pas compris

AVEC GRÂCE ET SUBTILITÉ, LE FILM SAISIT DES VÉRITÉS PRESQUE JAMAIS VUES À L'ÉCRAN

l'activité militante des époux ou des fils qui a causé leur disparition : « *Il ne me disait rien* », déplore Rouquia. Alors elles n'ont rien réclamé, parce qu'elles avaient peur et honte. Honte que leurs hommes aient choisi la clandestinité au lieu de devenir « quelqu'un », honte du crime qu'ils ont intenté contre le Makhzen.

Leïla Kilani parvient à saisir la société marocaine dans son quotidien avec des personnages qui dialoguent en darija. Complices entre elles, protectrices envers leurs fils, les femmes utilisent les proverbes, tout un mode de récit traditionnel. Elles portent leurs vêtements d'intérieur, s'enveloppent dans leur couverture et laissent entrevoir par là tout un univers féminin. Les classes sociales se confrontent : Rouquia, analphabète, meurtrie par la société et le Makhzen, se tait en présence de cet homme encravaté de l'IER. Trois générations se rencontrent, mais ni les grands-mères, ni les petites-nièces ne peuvent comprendre l'engagement politique, social et surtout mortel de leurs hommes. Face au réseau de valeurs ancestrales et modernes qu'elles incarnent, cet engagement d'autrefois – marxiste, léniniste, syndicaliste – semble totalement inouï. Par l'incompréhension des femmes, par la sincérité désespérée des hommes, Leïla Kilani nous fait éprouver de façon poignante cet apport historique inestimable : ce que cela a pu être de vivre pour un combat marxiste dans les années 1970 au Maroc, de perdre ce combat et d'y survivre. Ce film est comme la réhabilitation de ces valeurs réprimées, tuées et finalement oubliées.

Le Maroc à l'écran

Leïla Kilani n'a pas choisi d'interroger pour la énième fois les disparus les plus célèbres. Ce sont les anonymes du Maroc qui l'intéressent. Et cette parole authentique, spontanée, miraculeuse, que sa persévérance a fait naître, est sans précédent. On comprend alors que pour montrer le Maroc ordinaire, son histoire,

1970
Naissance de Leïla Kilani à Casablanca.

1990-97
Etudes d'économie et d'histoire de la Méditerranée musulmane.

1997-2000
Journalisme indépendant.

2002
Zad Moultaka
documentaire sur un compositeur libanais, produit par La Huit.

Tanger, le rêve des brûleurs
Documentaire sur les candidats à l'émigration clandestine. Prix au Festival panafricain du cinéma de Ouagadougou, Tanit d'or des journées cinématographiques de Carthage, diffusion au Festival des films de femme de Créteil et diffusion aux Etats généraux du documentaire de Lussas.

2005
D'ici et d'ailleurs
Documentaire sur la mémoire industrielle en France.

2009
Nos Lieux Interdits
Documentaire. Prix Louis Lumière/Villa Médicis hors les murs sur scénario, diffusion au Festival du film de Tanger, au Festival du documentaire d'Amiens, prix au Festival panafricain du cinéma de Ouagadougou et prix du « cinquantenaire du cinéma marocain ».

2011
Sur la planche
Fiction. Sélection à la Quinzaine des réalisateurs du Festival de Cannes 2011.

Zamane L'Histoire du Maroc

Octobre 2011

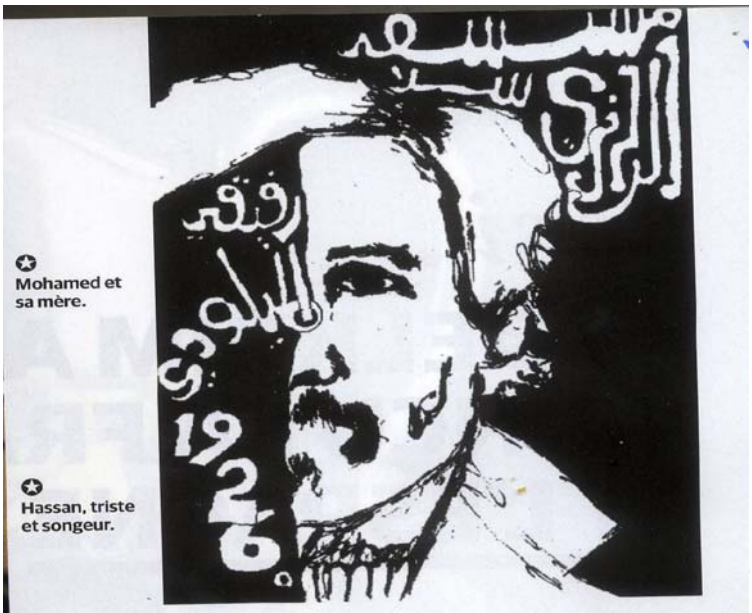

Mohamed et sa mère.

Hassan, triste et songeur.

Dessin de Hassan paru dans *La Parole confisquée*, L'Harmattan, 2000.

Rouquia, sa fille et sa petite-fille contemplent leur seul indice, une photo.

Le regard en quête de Saïd.

sa société, telles qu'ils se vivent, il faut une mise en scène marocaine. C'est parce que Leïla Kilani leur parle en dialectal que ces mères meurtries s'adressent avec autant de naturel à la caméra. La réalisatrice a compris le potentiel cinématographique du « monde » marocain. Elle a perçu toute la profondeur de la souffrance et des peurs de ces femmes, alors elle filme les ombres, les reflets, les visages. Elle connaît la différence entre le monde des hommes et celui des femmes, entre l'intérieur et l'extérieur, alors elle filme les perspectives, les entrebâillements de porte. Leïla Kilani a saisi la scénographie du salon marocain, son importance dans la famille et la mémoire marocaine (selon elle, les salons marocains sont des « lieux de mémoire » symboliques), alors elle invente le « plan salon marocain », comme Yasujiro Ozu a inventé, pour filmer la famille japonaise, le « plan tatami ». Une prise de vue composite et oblique, qui s'adapte aux contraintes de cet espace et rend compte de son sens spécifique.

La réalisatrice nous propose un nouveau modèle de regard esthétique sur le Maroc, qui rompt avec les habituels documentaires pseudo-anthropologiques ou touristiques, et propose au pays une voie d'émancipation des mythes orientalistes, colonialistes, et néo-colonialistes. Elle permet l'accession de la réalité marocaine à l'image cinématographique ; elle atteint à la marocanité du documentaire, en s'adaptant, avec sensibilité et finesse, aux contraintes scénographiques, sociologiques, historiques, familiales et langagières marocaines. Avec *Nos Lieux Interdits*, Leïla Kilani saisit des vérités presque jamais vues à l'écran, et ce, avec une grâce, une sobriété et une subtilité inégalées.

*Marie Pierre est élève-chercheuse à l'Ecole normale supérieure de Paris.

droits de l'Homme